مات النقد، عاش النقد

المدفوعات الافتراضية تعمل سريعا على إزاحة المدفوعات النقدية، ولكن ليس بشكل كامل وليس في كل مكان

آلان ويتلي

يستخدم عدد أقل من البنوك في بلدان الشمال الأوروبي النقد في فروعها. وقد ألغت الهند في الآونة الأخيرة ٨٦٪ من أوراقها النقدية. وتعتزم كوريا وقف سك العملات المعدنية بحلول عام ٢٠٢٠. وتشهد المدفوعات عبر الإنترنت طفرة. فالمسيرة نحو المجتمع غير النقدي على ما يبدو لا يمكن وقفها.

ويشعر الشباب بصفة خاصة فضلا عن هؤلاء الأفضل حالا والأفضل تعليما بارتياح متزايد في الدفع بواسطة البطاقات أو الهاتف النقال. ففي هولندا، على سبيل المثال، عدد معاملات البطاقات تجاوز النقد (NEPS 2016) لأول مرة في عام ٢٠١٥.

لكن انتظر. في الاقتصادات المتقدمة الأخرى، بما في ذلك النمسا وألمانيا واليابان وسنغافورة وسويسرا، لا يزال النقد هو الملك ولا يُظهِر أي علامة على التخلي عن عرشه. فعلى الصعيد العالمي، ربما ٨٥٪ من جميع المدفوعات لا يزال يتم نقدا.

ويقول إيف ميرش، عضو المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي إن «المجتمع غير النقدي، جذابا كما قد يبدو، هو على الأرجح بعيد المنال مثله في ذلك مثل العمل المكتبي غير الورقي الذي كثر امتداحه».

وليس هناك سبب كامن يجعل من المتعين أن يبقى النقد على قيد الحياة إذا ما تطورت وسيلة أكثر كفاءة للدفع. فقد كانت الأصداف البحرية أيضا وسيلة مفيدة للتبادل قبلا. ولم تدخل الأوراق النقدية حيز الاستخدام حتى أصبحت المطبعة منتشرة على نطاق واسع ويمكن الاعتماد عليها بدرجة كافية.

وحسب قول سيسيليا سكينغزلي، نائب محافظ بنك السويد المركزي (Riksbank): «اليوم نستطيع أن نقول عن تكنولوجيا الاتصالات الحديثة نفس الذي قلناه عن المطابع

الرسم التوضيحي: ISTOCK/ALEX_DOUBOVITSKY

في القرن السابع عشر. فالوصول إلى الإنترنت منتشر، وأجهزة الكمبيوتر، والهواتف الذكية، والأجهزة اللوحية صارت من اللوازم المنزلية. وهكذا، فإن الظروف مهيأة لإطلاق أشكال دفع تعتمد أكثر على التقنيات الإلكترونية.»

وتلعب السويد دورا رياديا في التحول إلى المجتمع غير النقدي. فالنقد يُستخدم الآن في ١٥٪ فقط من المعاملات عند نقاط البيع. فنظرا لارتفاع تكاليف توزيع النقد في البلاد قليلة الكثافة السكانية، فإن أقل من نصف البنوك السويدية لا يزال يتعامل بالنقد. والأمر الاستثنائي هو أن النقد المتداول تراجع بما يقرب من ١٥٪ بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٥. وحتى باعة مجلة «ستوكهولم» لمن ليس لهم مأوى يقبلون الدفع عبر الهاتف النقال.

آثار الانتشار الشبكي

ويعتمد نجاح التوسع الرقمي لمدفوعات التجزئة على وفورات الحجم وآثار الانتشار الشبكي. ففي حالة السويد الصديقة للتكنولوجيا، كان المستهلكون والتجار على حد السواء سعداء بالتخلي عن النقد. وتم تعزيز هذا الاتجاه بفضل تاريخ طويل من التعاون بين أكبر البنوك في السويد، والتي تشترك في إدارة البنية التحتية للمدفوعات في البلاد. وعليه، فإن خدمة جديدة تُمكن المدفوعات في الوقت الحقيقي استطاعت فورا الوصول إلى غالبية السكان.

وقال بيورن سيغندورف، من إدارة الاستقرار المالي في بنك السويد المركزي، لمجلة التمويل والتنمية: «لكن إذا نظرتم إلى بعض البلدان الكبرى، كألمانيا أو الولايات المتحدة مثلا، لديكم الكثير من اللاعبين الأكثر أهمية لدرجة أنه من الصعب خلق هذا الجو من التعاون».

وكلما زاد عدد المستخدمين لمنصة بعينها أصبحت أكثر جاذبية—مثل موقع الفيسبوك. فقد انطلقت خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال (M-PESA) في كينيا لأنه كانت هناك شركة واحدة مهيمنة للهاتف النقال، وهي سفاري للاتصالات (Safaricom)، في بلد يتمتع فيه عدد قليل من الناس بنفاذ لخدمات البنوك: فقد كانت الحاجة ماسة لانفتاح السوق.

وقال كيم هوين، من بنك كندا المركزي، لمجلة التمويل والتنمية إن «خدمة M-PESA هي حالة جيدة من الآثار الخارجية للشبكات التي من شأنها تشجيع الاستخدام غير النقدي،» مضيفا أنه «في كندا، تعد بطاقات الائتمان اللاتلامسية (contactless) قضية مماثلة.» فقد زاد استخدامها ثلاث مرات بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٣ (Fung, Huynh, and Stuber 2015). وتحتوي البطاقات والأجهزة اللاتلامسية على هوائي عندما يُمسك قريبا جدا أو مقابل محطة طرفية ذات غرض خاص، ينقل معلومات الشراء في اتجاهين.

وقد تخطت الصين إلى حد كبير البطاقات وتقفز مباشرة من النقد إلى الهاتف النقال. فقد قفز عدد مستخدمي الدفع بواسطة الهاتف النقال بنسبة ٦٤,٥٪ في عام ٢٠١٥، وحوالي ٦٠٪ من مستخدمي الإنترنت البالغين ٧١٠ ملايين في البلاد كانوا يدفعون باستخدام الأجهزة النقالة في نهاية ذلك العام.

كذلك الهند، والتي تعرضت إلى انتقادات بسبب التنفيذ الأخرق لخطتها بسحب الأوراق النقدية من فئة ١٠٠ و٥٠٠ روبية من التداول في حملة على الدخل غير المشروع، تضع الأسس لشبكة دفع رقمية من خلال فهرسة البيانات البيومترية التي من شأنها أن تسمح للمواطنين بفتح حسابات مصرفية مدعومة.

جرائم أقل، مزيد من العائدات الضريبية

والهند ليست وحدها في محاولة زيادة تحصيل الضرائب وتقليل الجرائم والفساد عن طريق الحد من استخدام النقد. فقد فرض عدد من البلدان الأوروبية حدودا قصوى على المعاملات النقدية، ويعتزم البنك المركزي الأوروبي في عام ٢٠١٨ وقف طباعة الورقة النقدية من فئة ٥٠٠ يورو، وهي أعلى فئة.

ووجه بيتر ساندز، الرئيس التنفيذي السابق لبنك ستاندرد تشارترد، انتقادات للبنك المركزي الأوروبي لعدم العمل بشكل أسرع لوقف إصدار الورقة النقدية من فئة ٥٠٠ يورو، وتشجيع سحب المخزون القائم. لكنه أضاف: «الأمر الجيد هو أن هناك الآن قبولا أوسع بكثير بأن النقد، وخاصة الأوراق النقدية عالية الفئة، تلعب دورا كبيرا في تيسير الأنشطة غير المشروعة.»

ويؤيد ساندز اتفاقا بين مجموعة العشرين لاقتصادات الأسواق المتقدمة والصاعدة (G20) للسحب السريع لكافة الأوراق النقدية بالعملة الصعبة ذات القيمة التي تزيد مثلا عن ٥٠ دولار لأنها تهمين على التدفقات المالية غير

«هناك الآن قبول أوسع بكثير بأن النقد يلعب دورا كبيرا في تيسير الأنشطة غير المشروعة.»

المشروعة في البلدان الأكثر فقرا. ويتداول بالخارج أكثر من ٦٠٪ من الأوراق النقدية من فئة المائة دولار، وهي أعلى فئة. ويقول ساندز لمجلة التمويل والتنمية إن «التخلص من هذه الأوراق النقدية يعد أحد أفضل الأمور التي يمكن للاقتصادات المتقدمة القيام بها لأجل الحد من الفساد وزيادة تحصيل الضرائب في العالم النامي.»

ويقترح أيضا كل من وزير الخزانة الأمريكي السابق لورانس سامرز وكبير الاقتصاديين السابق في صندوق النقد الدولي كينيث روغوف التخلص التدريجي من الأوراق النقدية عالية الفئة. وأمامهما معركة لا بد من خوضها. فمن ناحية، ليس لدى سويسرا خطة للتخلص من الورقة النقدية من فئة ألف فرنك، وهي إحدى أكبر الفئات في العالم (راجع «جبال من النقود» في عدد ديسمبر ٢٠١٦ من مجلة التمويل والتنمية).

وفضلا عن أن استبدال النقد يعرقل الاقتصاد السري، فإنه سيعمل كذلك على توفير الأموال. فمعالجة جميع مدفوعات البطاقات باستثناء المعاملات الأصغر أرخص من التعامل بالنقد. وتريد كوريا إلغاء العملات المعدنية لأن

تكاليف السك تتجاوز قيمتها الاسمية. وفي سنغافورة، حيث تمثل المدفوعات النقدية ٦٠٪ من مدفوعات المستهلكين بينما تمثل الشيكات ٣٠٪ من معاملات الشركات التجارية، فإن التحول إلى المجتمع غير النقدي من شأنه أن يوفر أكثر من ٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، وفقا لدراسة مقدمة لهيئة النقد في سنغافورة.

وصحيح أن البنوك المركزية سوف تتخلى عن رسوم سك العملة، وهي الأرباح التي تتحقق من إصدار العملة، ولكن المبالغ المعنية عادة ما تكون ضئيلة. وعلى أي حال، كما يقول ساندز في ورقة مقدمة لكلية كينيدي بجامعة هارفارد، «تزويد المجرمين بأوراق نقدية عالية الفئة يجعل النقود تبدو لا يمكن الدفاع عنها».

ويرى روغوف أن التخلص من الأوراق النقدية عالية الفئة يمكن أن يكون أيضا عاملا مساعدا للسياسة النقدية. ذلك لأن البنوك المركزية ستكون لها حرية أكبر في أوقات الانكماش لفرض أسعار فائدة سالبة إذا لم يعد هناك تهديد بحدوث تدافع من أجل تحويل الودائع المصرفية إلى نقد.

وتراجع استخدام النقد يفضي إلى تحولات في مهمة ضمان أمن وكفاءة نظام الدفع. فعلى السلطات أن تقلق بدرجة أقل بشأن الأوراق المالية المزورة والسطو على البنوك وبدرجة أكبر بشأن السرقة الإلكترونية.

والعديد من البنوك المركزية يعكفون على استكشاف الأسس الموضوعية لإصدار العملة الإلكترونية الخاصة بها.

وأحد أصعب التحديات التي تواجهها هو تعظيم فرص الحصول على التمويل الرقمي. ففي عالم يفتقر فيه ملياري شخص للخدمات المصرفية، مما يعيق النمو ويرسخ الفقر، فإن الإشراك المالي تزداد أهميته في جدول أعمال السياسات.

وفي الاقتصادات المتقدمة أيضا، فإن الأشخاص الذين يفتقرون لخدمات الإنترنت لا يجدون صعوبة فحسب في الوصول إلى شبكات الدفع الإلكترونية، بل إلى الخدمات بشتى أنواعها. ويقول سيغندورف، من بنك السويد المركزي، «إنها مسألة تتعلق بشكل أكبر بالاستبعاد الرقمي». «فهم محرومون من المشاركة في قطاعات كبيرة من المجتمع.»

الحجة المؤيدة للنقد

والاتجاه نحو الرقمنة قد يكون لا رجعة فيه، ولكن ساندز من ناحية لا يؤيد التخلص السريع من النقد كافة، لا سيما في الاقتصادات النامية. ويقول إن «الأدوات النقدية منخفضة القيمة أدوات دفع مرنة وقوية بشكل كبير— فعملها لا يستلزم كهرباء أو اتصال لاسلكي بالإنترنت أو إشارات خلوية. كما لا تحتاج إلى أن تكون متعلما».

كما أن النقد مترسخ أيضا في الاقتصادات المتقدمة، حيث يمثل أكثر من نصف المعاملات من حيث الحجم في ستة من سبعة بلدان شملها مسح منسق للبنوك المركزية. وفي النمسا وألمانيا، بلغت النسبة ٨٢٪ (Bagnall and others). وفي كل بلد شمله المسح يتناقص استخدام النقدية مع زيادة التعليم والدخل. ويرجع ذلك، من بين أمور أخرى، إلى أن نظرة سريعة في المحفظة تجعل من الأسهل بالنسبة للأسر ذات الميزانيات المحدودة مراقبة مواردها المالية.

وقد طُرِحَت أسباب كثيرة لتفسير الدوافع التي تجعل بلدا مثل ألمانيا لا تزال مدمنة للنقد. أحد هذه الأسباب هو النفور من الديون (وبالتالي من بطاقات الائتمان)؛ والسبب الآخر هو الذاكرة الشعبية بشأن التضخم المفرط. ويرتاب الباحثون في النظرية الأخيرة (Bagnall and others)، ولكن، الأهم من ذلك، يقولون إن المستهلكين في كل مكان لا يتسمون بالعقلانية التامة في اختيارهم لوسائل الدفع.

وحسب فرانك فان دير هورست وإستر ماثيسن، من البنك المركزي الهولندي، فإن «صنع القرارات يمثل عملية عاطفية أكثر من كونه عملية معرفية». وأفادا أن «الدفع بواسطة النقود بصفة عامة يطلق عواطف أكثر إيجابية من الدفع بواسطة بطاقة الخصم،» (Deutsche Bundesbank 2014). لنفكر في المسألة على الوجه التالي: أليس أدعى إلى الرضى إعطاء طفل ورقة نقدية جديدة كهدية من أن تحرر لها شيكا».

ويقول داريو نيغرويلا، من بنك إسبانيا، إنه لا يمكن تجاهل «ما إذا كان أفضل وصف للرغبة في التمسك بالنقد هي أنها لا شعورية أو رجعية،» مضيفا أن «النقد له بعض الخصائص المميزة التي تربطه بالمشاعر والعواطف الإنسانية العميقة والبدائية (Deutsche Bundesbank 2014)».

ويرى البعض أن النقد رمز ملموس للثروة والمكانة. أما البعض الآخر فيراه وسيلة للوقاية من محاولات دولة «الأخ الأكبر» المهيمنة والمتجاوزة لكل الحدود في سعيها لتجريد الناس من حقهم في إخفاء هويتهم بإجبارهم على ترك بيانات توثق مدفوعاتهم الإلكترونية.

ويستخدم مايكل تومليسن، وهو محامي لندني يبلغ من العمر ٦٨ عاما، هاتفه الذكي بسعادة لتأدية مدفوعات عبر الهاتف النقال. لكنه أيضا يسحب أكثر من ألف جنيه إسترليني في الشهر نقدا لدفع إكراميات في المطاعم وللاستخدام في حالات الطوارئ في حال اختراق بطاقاته الائتمانية، كما حدث بالفعل.

وتومليسن لا يمكنه أن يتصور الاستغناء عن النقد، قائلا إنه «كلما زادت الخيارات لديَّ كمستهلك، أحببت ذلك أكثر» ويضيف «لا أرى لماذا ينبغي أن أنقاد إلى ما تريده البنوك.»

أو بحسب قول دوستويفسكي فإن «النقود حرية مصكوكة» (Money is coined liberty).

ماذا يحمل المستقبل؟

سوف يوفر الابتكار فرصا أكثر من أي وقت مضى للاستغناء عن النقد. ويتوقع إيان بيرسن، وهو عالم مستقبليات يدير مؤسسة Futurizon للاستشارات في المملكة المتحدة، أن تدخل قطع من المجوهرات الأمنية، مثل الخواتم الإلكترونية، إلى السوق للمصادقة على الدفع. وتنبأ بيرسن في تقرير له لمجلس المدفوعات في المملكة المتحدة أن تحويل الأموال من خلال التعرف على بصمات الأصابع، أو حتى المصافحة، سوف يصبح أيضا ممكنا. لكنه يرى فرصة جيدة أن تؤدي التكنولوجيا إلى إطالة حياة النقد بدلا من القضاء عليه لأن الأشخاص سوف يعلقون أهمية على الخصوصية. ويقول بيرسن لمجلة التمويل والتنمية «سوف يظل لدينا على الأرجح شكل من أشكال النقد اليومي للأمور الصغيرة حتى في عام ٢٠٤٠.»

أشكال دفع جديدة

ويمثل التطور السريع لتكنولوجيا سلسلة التجميع (blockchain) التي تشكل أساس عملة البيتكوين (bitcoin) الرقمية محور تركيز البنوك المركزية في تعاملها مع أشكال دفع جديدة (راجع «الإنترنت والثقة» في عدد يونيو ٢٠١٦ من مجلة التمويل والتنمية).

وفي ديسمبر، أفادت التقارير بأن بنك الشعب الصيني (المركزي) انتهى من التشغيل التجريبي الناجح لنظام خاص بمعاملات وتسويات أذون القبول المصرفية باستخدام عملة رقمية مدعومة بتكنولوجيا سلسلة التجميع قام البنك بتطويرها.

والعديد من البنوك المركزية الأخرى، بما في ذلك بنك السويد المركزي، يعكفون أيضا على استكشاف الأسس الموضوعية لإصدار العملة الإلكترونية الخاصة بها، وما يرتبط بها من آثار على مستوى السياسات. وعلى سبيل المثال، حذر سكينغزلي، نائب محافظ البنك، من أن الطلب العام غير المتوقع على عملة الكورونا الإلكترونية يمكن نظريا أن يجعل من الصعوبة بمكان تنفيذ عمليات الضبط في سوق المال وتوجيه المعروض من النقود (Skingsley 2016).

وتكنولوجيا سلسلة التجميع (Blockchain) لها القدرة ليس فقط على إنتاج عملات متنافسة ولكن أيضا على السماح بالاستعاضة عن أنظمة الدفع المركزية الحالية بشبكات بين الأقران (peer-to-peer). ومن شأن دفتر أستاذ يتم تحديثه باستمرار أن يتتبع جميع المعاملات وسيتم توزيعه على جميع المشاركين. وبتفادي الحاجة للتوجيه عن طريق نظام الدفع الخاص بالبنك المركزي، من المحتمل أن تصبح التسوية أسرع وأرخص.

وقال جون نيكوليسن، نائب محافظ البنك المركزي النرويجي في كلمة ألقاها في عام ٢٠١٦، إن المجتمع قد يستفيد كثيرا من البنية التحتية المالية اللامركزية. ولكن هذا الاحتمال أثار تساؤلات جوهرية حول كيف سيتأثر التمويل والإقراض المصرفي.

وأضافت كارولين ويلكنز، النائب الأقدم لمحافظ بنك كندا، أن تكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزع يمكن أن تأخذ المنظمين إلى مناطق مجهولة بشأن مسائل القانون

والحوكمة. وقالت ويلكنز إن تطبيقات التكنولوجيا المالية (fintech) الجديدة قد تكون لها آثار أيضا على الاستقرار المالي إذا ما أصبح بعض جهات تقديم خدمات الدفع «أكبر من أن تفشل».

ليس لدى محافظي البنوك المركزية سوابق مماثلة تساعدهم على الإجابة عن جميع هذه الأسئلة، ولكن الوقت في صالحهم بكل تأكيد: فهم يتوقعون أن تُستخدم الأوراق النقدية في المستقبل المنظور. ويدعو روغوف، في كتابه «لعنة النقد» (*The Curse of Cash*)، إلى الانتقال إلى مجتمع «أقل استخداما للنقد»، وليس إلى مجتمع غير نقدي. فمن جانب، كل من يقوم بتشغيل تكنولوجيات الدفع الجديدة سوف يلزم أن يكسب ثقة الناس، وهي ثقة في حالة البنوك تآكلت بشدة جراء الأزمة المالية.

ويقول سيغندورف، المسؤول في بنك السويد المركزي، إنه شخصيا يمكنه أن يتصور اليوم الذي يتخلى فيه السويد تماما عن النقد. لكن باحثي البنوك المركزية الذين أجروا مسحا لوسائل الدفع في الاقتصادات المتقدمة ربما يعكسون إجماع اليوم على نحو أفضل. فهم يخلصون إلى أن «التقارير عن وفاة النقد مبالغ فيها» (Deutsche Bundesbank 2014). FD

آلان ويتلي، كاتب ومحرر اقتصادي، عمل سابقا لدى وكالة رويترز، ومحرر ومؤلف مشارك لكتاب «قوة العملات» (*The Power of Currencies*).

المراجع:

Bagnall, John, and others. 2016. "Consumer Cash Usage: A Cross-Country Comparison with Payment Diary Survey Data." *International Journal of Central Banking* (December).

Deutsche Bundesbank. 2014. "The Usage, Costs, and Benefits of Cash—Revisited." International Cash Conference Report.

Fung, Ben, Kim P. Huynh, and Gerald Stuber. 2015. "The Use of Cash in Canada." *Bank of Canada Review* (Spring).

National Forum on the Payment System (NFPS). 2016. *2015 Annual Report*. Amsterdam: De Nederlandsche Bank.

Skingsley, Cecilia. 2016. "Should the Riksbank Issue ekrona?" Speech at Fintech Stockholm, November 16.